طلب من المركزي إعطاء الأولوية لتمويل استيراد حليب الأطفال

الحكومة تطلب من وزارة الصناعة إعداد رؤية شاملة للتعاطي مع المنشآت المتوقفة

هناء غانم

أقر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس التوجهات الأساسية للسياسة الحكومية للتعاطي مع آثار الزلزال من جميع النواحي التي تهدف إلى توحيد جهود جميع مؤسسات الدولة والمنظمات وفعاليات المجتمع الأهلي، والدول التي تقدم المساعدات والجمعيات وتنسيقها بشكل منهجي يؤمن إعادة تأهيل المناطق المنكوبة وإعادة النشاط الاقتصادي إليها، وتأمين البنى التحتية والخدمات بالتوازي مع تأمين المساكن للمتضررين وتدعيم المباني المتضررة وتقديم المساعدات في مراكز الإيواء.

كما أقر المجلس خطة العمل الوطنية للتعاطي مع تداعيات الزلزال التي تركز على مساعدة المناطق المنكوبة على استعادة حياتها الطبيعية وتحسين الواقع العمراني وتوفير مقومات البيئة التمكينية للتعاطي مع تداعيات الزلزال بشكل ممنهج.

وأطلع المجلس على مذكرة قدمتها وزيرة التنمية الإدارية الدكتورة سلام سفاف حول آخر المستجدات في موضوع تطبيق أحكام المرسوم رقم ٢٥٢ لعام ٢٠٢٢ المتعلق بنظام الحوافز والعلاوات التشجيعية والمكافآت في الجهات العامة، وأكد ضرورة الإسراع بإنجاز أنظمة الحوافز في جميع الجهات بما ينعكس إيجابياً على تحسين الواقع المعيشي للعاملين وزيادة الإنتاج.

وطلب المجلس من وزارة الزراعة إعداد حزمة من المقترحات القابلة للتنفيذ لإعادة الحيوية لقطاع المباقر تتضمن آليات التعاطي مع المباقر المتوقفة في القطاعين العام والخاص واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتعزيز القطيع وتأمين بكاكير من سلالات ذات مواصفات عالمية لتأمين حاجة السوق المحلية من منتجات الألبان.

وطلب من وزارة الصناعة إعداد رؤية شاملة للتعاطي مع المنشآت المتوقفة في القطاع الصناعي العام والخاص لتفعيل دوره في تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاج وتنشيط التصدير.

وكلف المجلس مصرف سوريا المركزي اتخاذ ما يلزم لإيلاء الأولوية بالتمويل لمادة حليب الأطفال ومنحها المزايا التفضيلية الممنوحة للمواد المعولة عبر المنصة.

ووافق المجلس على تنفيذ أعمال تأهيل وصيانة مبنى المعهد الفندقي في اللاذقية كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية التنموية ذات الأولوية في المحافظات.

وعن مطلب الحكومة إعداد رؤية شاملة للمنشآت الصناعية المتوقفة، قال وزير الصناعة د. عبد القادر جوخدار لـ«الوطن» إن وزارة الصناعة تعمل على إعداد مشروع «الأمثلية بالمؤسسات» أي دمج المؤسسات وفق رؤية إستراتيجية تحاكي التطور لصناعي بالدول المتقدمة، لافتاً إلى أن الرؤية الجديدة تعتمد على دراسة إعادة هيكلة المؤسسات والشركات ضمن عملية الدمج التي تعتمد على تشابه الاختصاص والنشاط الصناعي من دون المساس بالموارد البشرية العاملة في تلك الشركات، لجهة النهوض بالواقع الصناعي المحلي موضحاً أن الرؤية تتعلق بكل المنشآت الصناعية المدمرة والمتوقفة والخاسرة وغيرها وحتى الشركات الرابحة مؤكداً أنه سيتم العمل على تأهيلها من جديد لتحسين إنتاجها وليكون مردودها أكبر.

وأضاف جوخدار: إن عملية الدمج على سبيل المثال قد تكون للمؤسسات الهندسية الكيميائية وكذلك النسيجية وحلج الأقطان وغيرها، لافتاً أن الوزارة تعتزم إضافة وتحديث الخطوط الإنتاجية، وإعادة تأهيل المعامل المتوقفة، وذلك ضمن الخطة، للنهوض بالصناعة الوطنية.

وزير الصناعة لـ«الوطن»: مشروع دمج يعتمد على تشابه الاختصاص والنشاط الصناعي من دون المساس بالموارد البشرية العاملة

عن رفع أسعار خدمات الاتصالات الثابتة والخلوية

مصدر في الاتصالات لـ«الوطن»: زيادة أعداد المشتركين استدعت تحسينات ونفقات مع ارتفاع أسعار الفيول

رامز محفوظ

وافقت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد على تعديل أسعار خدمات الاتصالات الثابتة والخلوية حيث تتراوح بين ٣٠ و٣٥ بالمئة على التعرفة الأساسية لخدمات الاتصالات الخلوية وبين ٣٥ و٥٠ بالمئة لخدمات الاتصالات الثابتة، مشيرة إلى أن الأسعار الجديدة ستطبق اعتباراً من ١ أيار ٢٠٢٣.

وبررت الهيئة تعديل الأسعار بأنه يأتي في ضوء الارتفاع الكبير لكلف المكونات الأساسية والمصاريف التشغيلية لشبكات الاتصالات الخلوية والثابتة، ولضمان استمرار خدمات الشركات العاملة في مجال الاتصالات لمشتركيها.

ولفتت الهيئة إلى أنه سيتم نشر الأسعار التفصيلية على الموقع الإلكتروني للشركات المرخص لها للعمل في قطاع الاتصالات (الخلوية والثابتة).

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مصدر في وزارة الاتصالات بأن الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد وافقت على رفع أسعار خدمات الاتصالات بناء على الأسباب والمبررات التي قدمتها شركات الاتصالات، لافتاً إلى أن الأسباب المقدمة من هذه الشركات تعتبر منطقية ومحقة.

وعن المبررات المقدمة والتي وافقت الهيئة بناء عليها على رفع الأسعار أوضح المصدر بأن الزيادة بأعداد مشتركي شركات الاتصالات ولاسيما مستخدمي بيانات الإنترنت بالنسبة لشركات الخلوي استدعت تحسينات مستمرة ونفقات أكبر لتغطية هذه التحسينات، تزامن ذلك مع ارتفاع بأسعار الفيول منذ كانون الثاني ٢٠٢٢ بفارق وصل إلى ٧٥ مليار ليرة سنوياً، حيث يعتبر الفيول المادة الأساسية اللازمة لتشغيل المحطات الثابتة ومحركات الديزل لمراكز الاتصالات، في ظل زيادة ساعات التقنين بالتيار الكهربائي، ولاسيما في المواقع التي تتراجع فيها كفاءة أنظمة توليد الطاقة الكهربائية بالألواح الشمسية لظروفها المناخية ومواقعها الجغرافية.

وأوضح المصدر بأنه إضافة لما سبق فقد شهدت أسعار معظم التجهيزات التقنية المستخدمة لتقديم خدمات الاتصالات الخلوية والأرضية زيادة جوهرية بكلف شحنها بحرياً، فضلاً عن أن هذه التجهيزات يتم استيرادها بالقطع الأجنبي، الذي شهد منذ عام ٢٠٢١ اضطرابات فيه انعكست بزيادة سعر صرف الدولار الواحد بنسبة بلغت حوالي ١١٣ بالمئة مع حلول العام الحالي.

وأشار إلى أنه في الوقت الحالي تعمل أكثر من ٥٠ بالمئة من أبراج شركات الخلوي الموضوعة بالخدمة بشكل غير ربحي، لضمان تغطية الحدود الدنيا للنفقات التشغيلية للشبكة، وبالتالي لا تحقق الإيرادات المطلوبة وإنما تحقق ٢٠ بالمئة فقط من إجمالي الإيرادات الموضوعة لتحسين جودة الخدمة وزيادة مساحات تغطية الشبكة لذا انطلاقاً من اهتمام والتزام مشغلي الاتصالات الخلوية والأرضية بضمان استمرار وتوفر خدمات الاتصالات لجميع شرائح المجتمع تحتمت زيادة في كلفة الخدمة التي تقدمها هذه الشركات.

بدوره رأى وزير الاتصالات الأسبق محمد الجلالي أن قرار رفع أسعار خدمات الاتصالات كان متوقعاً، موضحاً بأنه وفقاً لوجهة نظر شركات الاتصالات فإنها مضطرة حالياً لرفع أسعار خدماتها المقدمة لتحقيق الاستمرارية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الجلالي أن رفع أسعار خدمات الاتصالات حتماً يسبب إشكالاً بشكل عام باعتبار أن الأجور الحقيقية للمواطن ضعيفة ولا تواكب ارتفاعات الأسعار.

وأشار إلى أن هناك نوعين من الربح تحققها شركات الاتصالات الأول ربح تشغيلي والثاني ربح من المفترض أن يتحول إلى استثمارات، مشيراً إلى أن شركات الاتصالات تحقق حتماً ربحاً تشغيلياً لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل هذه الشركات قادرة على القيام باستثمارات جديدة؟ وفي الواقع فإن هذا الأمر صعب لأن تكاليفها باهظة جداً مثل المقاسم التي خرجت عن الخدمة وتحتاج لإعادة تأهيل ويتم تأهيلها على الأرجح من الإيرادات الشركة السورية للاتصالات وتكلف المليارات وغالباً تكون بالقطع الأجنبي.

وبيّن بأن نسبة من الإيرادات التي تحققها شركات الاتصالات MTN وسيريتل تذهب إلى خزينة الدولة وهذه الشركات على الرغم من أنها شركات خاصة فإنها لا تستطيع أن ترفع أسعار خدماتها دون الحصول على موافقة الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد، مضيفاً: وحسب توقعي فإن شركات الاتصالات طالبت برفع أسعار الخدمات بنسبة أكبر من النسبة التي وافقت عليها الهيئة.

الجلالي: رفع الأسعار كان متوقعاً وأجر المواطن لا يواكب الارتفاعات الحاصلة

اجتماعات غنية للجنة الاقتصادية السورية- الإيرانية

خليل: دعم القطاع الخاص قرار متخذ من قبل الجانبين السوري والإيراني

بزر باش: تلبية حاجات سورية من الكهرباء بأقرب وقت

جلنار العلي

وصف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر خليل، واقع العلاقات السورية الإيرانية بأنه متميز على المستوى الإستراتيجي في كل المجالات، حيث إن زيارات الوفود بين البلدين لم تنقطع خلال فترة الحرب والحصار على سورية، لافتاً إلى وجود تطور في التعاون بين البلدين في بعض المجالات، كما تم البدء بالتعاون بمجالات جديدة.

ويأتي هذا التصريح خلال جلسة مباحثات فنية عقدتها اللجنة الاقتصادية السورية- الإيرانية المشتركة يوم أمس، لمتابعة أعمالها بمشاركة ممثلين من الجانبين في قطاعات الاقتصاد والتجارة والإسكان والنفط والصناعة والكهرباء والنقل والتأمينات، حيث أكد فيه الوزير خليل (رئيس الجانب السوري في اللجنة) ضرورة تخفيف الروتين الإداري في التعاون مع الملفات والاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تحكم العلاقة بين البلدين لتسريع إمكانية التعاون بشكل أفضل، مشيراً إلى إدراك الجانب السوري رغبة إيران ببذل كل الجهود الممكنة لديها للمساهمة بإعادة الإعمار في سورية، مرحباً بكل المناقشات التي ستتم في إطار هذه الزيارة والتي من شأنها تحقيق نقلة نوعية على مستوى كل الملفات المطروحة بين البلدين.

قابلة للتقويم

وفي السياق، تمنّى خليل أن تكون المباحثات الفنية والتفاهمات التي ستنتج عنها قابلة للتقويم والقياس والمتابعة وفق إطار زمني محدد، لافتاً إلى أن الإطار القانوني الذي يحكم العلاقة بين البلدين واسع، إذ هناك الكثير من الوثائق الموقعة بين البلدين ووثائق أخرى مطروحة للنقاش للوصول إلى تفاهمات حولها، ولكن كل ذلك يتطلب مزيداً من السرعة في التنفيذ والخروج من القوالب الجاهزة والأطر التقليدية في بعض الأحيان.

وأشار خليل بالعديد من المشاريع والعقود الإيرانية في الكثير من المجالات سواء بين الجهات الحكومية السورية أم القطاع الخاص أم الاستثمار المباشر في السوق السورية، مؤكداً أن دعم القطاع الخاص يعد قراراً متخذاً بشكل مسبق من قبل الجانبين السوري والإيراني، لذا عملت الحكومة السورية على تهيئة الأرضية القانونية اللازمة لانطلاقه بشكل أقوى وأسرع، ودراسة أي مقترح يصب بتطوير هذه الأرضية، موضحاً أن ما يجري خلال الاجتماع هو متابعة للقرارات التي تم اتخاذها بشكل سابق في اجتماعات مختلفة، ولرسم خطة مستقبلية وفق برنامج زمني محدد بوجود لجان مختصة لتقييم عمليات التطور ولتلافي أي تأخير في التنفيذ.

ثماني لجان

من جهته، أكد وزير الطرق وبناء المدن الإيراني مهرداد بزر باش (رئيس الجانب الإيراني في اللجنة)، أنه للوصول إلى علاقات حيوية بين البلدين يجب اتخاذ قرارات كبرى، مشيراً إلى تشكيل ثماني لجان تخصصية، اللجنة الأولى مختصة بالمصارف والشؤون المالية والتأمين، سيتم فيها مناقشة التبادل أو التحويل المباشر للأموال بين البلدين لمواجهة العقوبات الجائرة التي يواجهها البلدان وللخروج من الأزمة المصرفية، أما اللجنة الثانية فهي مختصة بالشؤون الاستثمارية سيتم فيها مناقشة المواضيع المتعلقة بالكهرباء والتركيز على الأولويات في الخط الإئتماني الإيراني، كما سيتم التركيز على الطاقات الموجودة في مجال إنتاج الطاقة في إيران، في حين تختص اللجنة الثالثة في ملف النفط، حيث ستتم دراسة مواضيع مختلفة كتصدير المواد البتروكيماوية والاستثمار في الحقول المختلفة، أما اللجنة الرابعة فستناقش ملف النقل بكل أنواعه، حيث سيتم طرح موضوع الممر السككي الحرب المفروضة على سورية، سواء محطات الطاقة المتجددة أم البخارية، وسيتم بأقرب وقت ممكن تلبية حاجات سورية بالنسبة للطاقات الكهربائية.

تصفير الرسوم والضرائب

وتابع: «أما فيما يخص النقل والترانزيت، فلدينا بإيران سياسات لتوسيع الممرات السككية من إيران عبر العراق إلى سورية، ما سيساعد نقل المسافرين والسلع بين البلدين، كما يوجد لدينا رغبة لإعادة إعمار خطوط السكك الحديدية السورية المدمرة بفعل الإرهاب لتسهيل وجود خط سككي مباشر من إيران إلى سورية»، مشيراً إلى العمل على تصفير الرسوم والضرائب على السلع والبضائع لتقليل التكلفة النهائية، إضافة إلى العمل على توسيع النشاطات المصرفية باعتبار أن العمل المصرفي يعد من أهم أدوات تنشيط الاقتصاد، حيث تمت تسمية مصرف إيراني وآخر سوري لتحويل الأموال من خلال هذين المصرفين بالعملة المحلية لهذين البلدين، كما طالبت إيران الجانب السوري إعادة تشغيل المصانع الإيرانية في سورية ما سيساعد على زيادة الإنتاج في سورية.

وشدد الوزير الإيراني على ضرورة تقديم تسهيلات للقطاع الخاص في كلا البلدين، وتذليل العقبات أمامه لرفع الميزان التجاري، أما في مجال الطيران فأشار الوزير إلى تقديم عدة اقتراحات تخص تدريب القوى البشرية في المطارات السورية، وتأهيل تلك المطارات.

شبكة سكك حديدية

وعلى هامش المنتدى السوري- الإيراني الذي عقد فيما بعد، أكد وزير النقل السوري المهندس زهير خزيّم لـ«الوطن»، أنه تتم دراسة كل الرؤى التي تعزز علاقات التعاون بين البلدين، وأهمها مجالات التعاون في ربط شبكة السكك الحديدية السورية مع خط إيران-العراق، وتفعيل نقل البضائع والترانزيت، مبدياً استعداد الجانب السوري لدراسة فتح شركة نقل مشتركة، بما يحقق عوائد اقتصادية للجانبين بالتنسيق مع الجهات المعنية في البلدين، وفتح أفق توسيع التبادل التجاري أيضاً، واصفاً العلاقات السورية- الإيرانية في مجال النقل بأنها متجذرة وقوية، وتزداد وتتطور يوماً بعد يوم بفضل الإرادة المشتركة، وتتطلع سورية إلى توسيعها واستمرارها بشكل دائم خدمةً لمصالح الشعبين.

وأشار خزيّم إلى وجود جملة من المواضيع ذات الاهتمام المشترك في مجال النقل أهمها النقل الجوي والتعاون بين الفرق الفنية وتدريب الكوادر وتبادل الخبرات، إضافة إلى التعاون في مجال الربط السككي الثلاثي بين سورية والعراق وإيران عبر سكة حديد من شلمجة في إيران إلى البصرة في العراق باتجاه سورية، كذلك التعاون في مجال الطرق والنقل البري وتبادل البضائع والمنتجات المختلفة، مشيراً إلى أن التعاون في مجال النقل البحري والموانئ وتجهيزاتها مستمر وخاصة فيما يخص تعمير القواطر والتجهيزات وتبادل الخبرات.

تعديل الميزان التجاري

من جانبه، بيّن خازن غرفة التجارة السورية- الإيرانية المشتركة فهد دلول في تصريح لـ«الوطن»، أن الغاية من هذا الملتقى هو جمع رجال الأعمال السوريين- الإيرانيين والإضاءة على النقاط التي تسبب عوائق سواء من الجانب السوري أم الإيراني، وذلك لتطوير العلاقات بين البلدين، لافتاً إلى مناقشة كل المواضيع المتعلقة بالمنتجات الصناعية والمواد الإيرانية والسورية الجيدة والمنافسة من ناحية الجودة والسعر لتتم المناقشة على أوسع وجه، واصفاً ميزان التبادل التجاري بين البلدين بغير المتعادل لكون المنتجات الإيرانية تصدر إلى سورية بشكل أكبر مما تصدره سورية إلى إيران، ذاكراً أهم هذه المنتجات وهي المواد الأولية خاصة المواد المتعلقة بالبتروكيماويات وحليب الأطفال وغير ذلك، لافتاً إلى أن سورية نتيجة لذلك تقوم بتطوير منتجاتها لتتوافق مع السوق الإيرانية لتكبير قيمة الصادرات.

مقترحات لتطوير العلاقات

وخلال الملتقى استعرض رئيس غرفة التجارة السورية- الإيرانية المشتركة فهد درويش، مقترحات الغرفة لتطوير العلاقات بين البلدين والتي تم عرضها على اللجنة المشتركة، أولها تفعيل اتفاقية التجارة الحرة السورية- الإيرانية الموقعة بين البلدين عام ٢٠١١، وأن تكون سارية المفعول بشكل دائم من دون عقبات، والتي ترتبط بها عدة بنود أولها العمل على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المتبادلة بين البلدين حيث يتم الوصول إلى منطقة تبادل حرة كاملة والوصول إلى تعرفة جمركية صفرية بين البلدين على السلع المشمولة بالاتفاقية، إضافة إلى العمل على القيود غير الجمركية كافة بهدف زيادة حجم التبادل بين البلدين، والسماح باستيراد ٨٨ مادة من المواد غير المعفاة من الرسوم الجمركية وفق الاتفاقية على أن تدفع هذه المواد الرسوم الجمركية بهدف حماية الصناعة المحلية في كلا البلدين، كي لا يكون هناك ما يمنع الاستيراد أو التصدير للتمكن من الالتفاف على العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة على البلدين، إضافة إلى العمل على حل مشكلات الحوالات المالية بين البلدين من خلال خط إسعافي يتمثل بتخصيص غرفة عمليات بنكية مشتركة تابعة لمصرفين وشركتي صرافة سورية وإيرانية، يعملان تحت مظلة المصرفين المركزيين في سورية وإيران، كمنصة تحويل مالي لضمان حقوق رجال الأعمال والشركات، والتأكيد على حماية مصالح البلدين بما يتعلق بالقطع الأجنبي ودراسة إمكانية التبادل بالعملات المحلية، واعتماد نظام الكفالة البنكية عند شركات الصرافة المعتمدة، ريثما يتم إنشاء بنك سوري إيراني مشترك.

زيادة سفن الشحن

كما نصت هذه المقترحات حسب درويش، على زيادة عدد سفن شحن البضائع وتنظيم حركتها بين سورية وإيران، حيث لا يكفي وجود سفينة واحدة حالياً، لافتاً إلى أن خط الشحن البري غير فاعل بين البلدين كما يجب، لذلك هناك تأخير مستمر في ورود البضائع من إيران، ما يضعف رغبة التجار السوريين في التعامل مع إيران، لذا يجب العمل على تأسيس شركة نقل وشحن مشتركة سورية- إيرانية من القطاعين الحكومي والخاص تتولى مهمة الشحن بين البلدين، وإيجاد الحلول للمشاكل المعالقة لمشكلة الشحن، والتأمين على البضائع وكفالة حقوق الأطراف.

لجنة متابعة

كما اقترحت الغرفة أيضاً تشكيل لجنة متابعة مشتركة تعمل تحت مظلة اللجنة السورية- الإيرانية المشتركة، لمتابعة القرارات والمقترحات والسعي لتحقيقها، على أن تجتمع هذه اللجنة مرة كل شهرين على الأقل أو عند الضرورة لتذليل المعوقات، وتأسيس شركة تأمين مشتركة مساهمة واعتمادها لحركة التبادل التجاري المشترك، والعمل على حل مشاكل الشركات الإيرانية المستثمرة في سورية والمتعثرة، وإقامة شركات استثمارية مشتركة في كل مجالات التعاون الزراعي والصناعي والصحي، وتوفير جميع التسهيلات اللازمة لهذه الاستثمارات.

وتابع: «كما اقترحنا تشجيع شركات البناء الإيرانية على الاستثمار في إعادة إعمار سورية، ولاسيما في الفترة القادمة، وتقديم التسهيلات اللازمة لإقامة الاستثمارات الصناعية المشتركة بين الصناعيين في سورية وإيران، والعمل على نقل الخبرات والتكنولوجيا اللازمة للإنتاج من إيران إلى سورية، مع التأكيد على إعطاء الأولوية على المشاريع المشتركة التي تعتمد على إنتاج المواد الأولية اللازمة للإنتاج الوطني، لتكون رافدة للصناعات المحلية مما يخفف عبء الاستيراد».

وفي السياق، اقترح درويش إقامة أربعة معارض بيع مباشر وعرض منتجات سورية في المحافظات الإيرانية للدخول إلى السوق الإيرانية ومساعدة الصناعة السورية على التصدير، وإقامة معارض إيرانية مماثلة في سورية، ومعالجة موضوع المواصفات والمقاييس بالنسبة للمنتجات السورية من خلال العمل على إنشاء اتفاق بين الحكومتين على تشكيل لجنة مواصفات ومقاييس مشتركة، ولاسيما بالنسبة لزيت الزيتون الذي يتم تصديره إلى أغلبية دول العالم، لكنه يواجه مشكلة في التصدير إلى إيران، إضافة إلى عدم اقتصار السياحة على السياحة الدينية فقط.

وسبق الجلسة لقاء بين الوزيرين تم خلاله مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها وتعزيز أطر التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية ومجالات الطاقة والمياه، وبحث الحلول الممكنة لتلافي العقبات التي تحول من دون تنفيذ مجالات العمل المشترك، للوصول إلى علاقات اقتصادية ترتقي إلى مستوى العلاقات السياسية التي تربط البلدين والشعبين.

وزير النقل لـ«الوطن»: مستعدون لدراسة فتح شركة نقل مشتركة سورية- إيرانية

مناقشة الخط الإئتماني الإيراني ودعم الكهرباء آلية تمويل بين البلدين بالعملة الوطنية إعادة تشغيل المعامل الإيرانية في سورية ١٠٠٠ سائح إيراني في الأسبوع